

مجلة الهلال

يناير 1991

العرب والعالم عند صدور "الهلال"

بقلم: د. رعوف عباس

عندما صدر الهلال عام 1892 كان العالم العربي -من الخليج إلى المحيط- يسكنه نحو 36 مليوناً من البشر. وهو رقم توصل إليه الباحثون من حاصل جمع أرقام إحصائية على درجة متفاوتة من الدقة تتعلق بمصر وسوريا (الطبيعية) والعراق وفلسطين، وتونس، والجزائر، وأرقام أخرى تقديرية تتعلق بالمغرب (مراكش) وليبيا، والجزيرة العربية، والسودان.

وبين هذه الملايين الستة والثلاثين من سكان العالم العربي، كان هناك نحو المليون من الأجانب الأوروبيين وغير الأوروبيين الذين وفدوا إلى العالم العربي للاستيطان (مثلما كانت عليه الحال في فلسطين والجزائر) أو للعمل والتجارة كحالة مصر وسوريا والمغرب. ولعل من الطريف أن نصحبك -عزيزي القارئ- في رحلة إلى الماضي لتتعرف معاً على أحوال أجدادنا الذين كان من بينهم القراء الأوائل "للهملة" عند صدورهما، ولنقف على أحوال المجتمع العربي الاقتصادية والاجتماعية في مطلع العقد الأخير من القرن الماضي. ونحاول تحديد مكانه في العالم عندئذ.

والعقد الأخير من القرن التاسع عشر يمثل ذروة الهيمنة الأوروبية على العالم العربي، ففي المشرق، كانت بريطانيا قد وطدت أقدامها في الخليج العربي لأهميته الإستراتيجية -عندئذ- كخط دفاع عن إمبراطوريتها في الهند وذلك قبل أن يكتشف البترول بزمن بعيد. وراحت تؤمن وجدوها في الخليج بالتدخل في إيران والعراق من خلال الاستثمارات المالية ذات الطابع الإستراتيجي مثل شركة لنج للملاحة النهرية في العراق. بينما راحت فرنسا تبنى مصالحها الاقتصادية الإستراتيجية في سوريا الطبيعية عامة ولبنان خاصة. وبدأ أخطبوط الصهيونية يمد أذرعه لتطويق فلسطين، ووقعت مصر تحت الاحتلال البريطاني منذ عام 1882. أما في المغرب العربي، فكانت الجزائر أولى ضحايا الاستعمار الفرنسي (1830) تلتها تونس التي فرضت عليها الحماية الفرنسية (1881) بينما كانت إيطاليا لا تزال في مرحلة التريص بلبيبا، وبدأت الاستثمارات الأجنبية تمهد للسيطرة الأوروبية في مراكش (المغرب) فنحن -إذن- أمام مجتمع عربي يعاني من التمزق والسيطرة الأجنبية مما ينعكس سلباً على أحواله الاقتصادية والاجتماعية.

استقرار الملكية الفردية

وفيما يتعلق بالواقع الاقتصادي للمجتمع العربي شهد العقد الأخير من القرن الماضي استقرار الملكية الفردية للأراضي الزراعية -أداة الإنتاج في مجتمع يغلب على نشاطه الاقتصادي الزراعة- بعد أن كانت في العقود الأولى من القرن ملكا للدولة أو مشاعا للقبيلة أو القرية حسب تفاوت الظروف السائدة - عندئذ- في المجتمع العربي هنا وهناك. وقد تم هذا التطور القانوني الهام في إطار رغبة الدولة في التمهيد لتطور رأسمالي -كما في حالة مصر والهند واليابان وتونس والجزائر- إلى جانب ضغوط الدول الأوروبية على الحكام لأحداث هذا التطور حرصا من تلك القوى الأجنبية على كف يد الدولة عن إدارة وتوجيه الاقتصاد، وترويجا لفكرة الحرية الاقتصادية التي كانت كلمة حق قصد بها باطل، إذ رمت من ورائها القوى الأجنبية إلى إحكام قبضتها على السوق الوطنية العربية وتحويلها إلى سوق تابعة من خلال آليات التمويل والتسويق الائتماني.

وترتب على استقرار الملكية الفردية للأراضي الزراعية تفكك مجتمع القرية والقبيلة -تدرجيا- وغياب روح التضامن التي كانت سائدة بين السكان. وساهم في هذه الظاهرة بشكل خاص تركيز الملكيات الزراعية في أيدي النخبة الاجتماعية الحاكمة وأعيان الريف وشيوخ القبائل، وتحول بقية أفراد مجتمع القرية أو القبيلة إلى مزارعين أجراء عند المالك الكبير، إن شاء أبقى عليهم في أرضه وإن أراد استغنى عن خدمات بعضهم ليجدوا أنفسهم ملفوظين خارج الريف يحومون حول المدن طلبا للقمعة العيش. وحتى الملاك الصغار والمتوسطون عجزوا -في اغلب الأحوال- عن مواجهة تقلبات السوق التي أصبحوا ضحايا لها وكذلك ندرة التمويل ففقدوا أراضيهم لصالح المرابين الذين كانوا -غالبا- من الأجانب أو أبناء بعض طوائف الأقليات. كذلك أدت الزيادة المطردة للسكان إلى تناقص شرائح الملاك الصغار والمتوسطين على وجه العموم وتضخم شريحة كبار الملاك وهي ظاهرة انتشرت -عندئذ- في مصر والجزائر وتونس والعراق وسوريا.

التغيرات الاقتصادية

ومع تحول الوضع القانوني للأراضي الزراعية إلى الملكية الفردية وغياب مصادر الائتماني الوطنية، اعتمد الملاك على الممولين الأجانب والمرابين الأجانب والمحليين على حد سواء لتغطية تكاليف الإنتاج، ولما كان هؤلاء تجارا فقد تركز الاهتمام على إنتاج المحاصيل النقدية لخدمة سوق التصدير: كالقطن (مصر وسوريا) والدخان والأفيون (سوريا ولبنان) والكرام والفواكه المجففة (سوريا ولبنان والجزائر) والغلل والموايح (فلسطين) والحريز (لبنان) ومع التوسع في إنتاج هذه المحاصيل النقدية وغيرها من المحاصيل الأخرى التي يزداد الطلب عليها في الأسواق الخارجية، أخذت تقل تدريجيا مساحة إنتاج المحاصيل الغذائية. وبدأت تتدفق واردات الغلال على العالم العربي من روسيا ورومانيا وغيرها من البلاد الأوروبية. واتجهت الاستثمارات الحكومية في قطاع الزراعة إلى تحسين نظام الري وتطويره بشق

القنوات وإقامة القناطر والخزانات لتحقيق الري الدائم وزيادة الإنتاج الزراعي، فكانت مشروعات الري تتم على نطاق واسع في مصر ونطاق محدود في العراق فضلا عن مشروعات الري بشمال إفريقيا.

وهكذا شهد الإنتاج الزراعي توسعا رأسيا وأفقيا في مصر والجزائر استجابة للطلب المتزايد في الأسواق الخارجية وكذلك كان هناك توسع في إنتاج الحرير في لبنان والجلال في فلسطين، وكان التوسع في إنتاج القطن في مصر على حساب إنتاج القمح.

وجاءت رعوس الأموال التي استثمرت في مشروعات البنية الأساسية والتوسع في الإنتاج الزراعي من الدول الأوروبية الكبرى: بريطانيا وفرنسا وألمانيا وغيرها من بلاد أوروبا الشمالية واتخذت صور الديون الحكومية حيث كان نحو نصف الاستثمارات الأوروبية في العالم العربي ديونا حكومية على مصر وتونس، إلى جانب الاستثمارات المباشرة في الشركات التجارية. والزراعية والبنوك ومشروعات المرافق العامة في المدن الكبرى (المياه والغاز ثم الكهرباء فيما بعد) ومشروعات النقل (السكك الحديدية في سوريا، والنقل البحري بالسفن التجارية).

ومع حلول التسعينيات من القرن الماضي زادت الاستثمارات الأوروبية في قطاع تجارة الصادرات والواردات وجاء توزيعها حسب مناطق الهيمنة الأوروبية فانفردت الشركات البريطانية بمصر والعراق والفرنسية بسوريا وشمال إفريقيا على سبيل المثال. وتركزت الشركات التجارية الأوروبية بالموانئ والمدن الرئيسية مثل الإسكندرية والقاهرة وبيروت وتونس والجزائر والبصرة وبغداد ودمشق. أما في المغرب العربي (تونس والجزائر) فكانت لتلك الشركات فروع تعمل داخل البلاد. وإلى جانب موظفيها من الأوروبيين كانت تلك الشركات تستخدم أبناء الأقليات العرقية والدينية لإتقانهم للغات الأجنبية كالأرمن واليونانيين واليهود ومسيحي سوريا ولبنان. ولعب بعض تجار هذه الأقليات دور الوساطة والوكالة التجارية للشركات الأوروبية داخل بلادهم قانعين بهذا الدور المحدود. أما التجار المحليون العرب فاقصر دورهم على التجارة الداخلية على نطاق محدود. ووفرت البنوك الأجنبية التي أخذت في الانتشار بالعالم العربي مع حلول عقد التسعينيات من القرن الماضي مصادر الائتمان لهذه الشركات في مصر والجزائر وتونس ولبنان والعراق، فضلا عن بنوك الرهن العقاري التي لعبت دورا هاما في تركيز الملكيات الزراعية بأيدي كبار الملاك في كل من مصر والجزائر وفلسطين.

ووجد رأس المال الأجنبي المستثمر في الشركات والبنوك والقروض الحكومية وعلى النطاق الفردي الحماية التامة تحت مظلة الامتيازات الأجنبية التي غطت الإمبراطورية العثمانية بما في ذلك العالم العربي باستثناء مراكش (المغرب) التي أعطى حكامها هذه الامتيازات لرأس المال الأجنبي في وقت متأخر نسبيا. وبذلك تمتعت رؤوس الأموال الأجنبية بحماية قوانين بلادها عند الاحتكام في الخصومات التي تنشأ عن معاملاتها في الأقطار العربية أو للهيئات القضائية الدولية التي نشأت عن هذه الامتيازات

(كالمحاكم المختلطة فى مصر) كما كانت تلك المؤسسات التجارية والمالية الأوروبية التى اعتصرت عائد الإنتاج القومى العربى وصيبته فى خزائن بنوك بلادها وحرمت الوطن العربى من فوائده المالية التى لا تخضع للضرائب المحلية.

ومع ازدياد تبعية الاقتصاد العربى للسوق الأوروبية الخارجية شهد قطاع النقل تطورا كبيرا وخاصة النقل البحرى بالسفن التجارية بين موانئ مصر وسوريا والعراق والمغرب العربى والموانى الأوروبية عامة والبريطانية والفرنسية خاصة، وانتعشت وتطورت الموانى القديمة وأنشئت موانى جديدة مثل بور سعيد والسويس وتونس وبينزرت وعدن وسوسة وبور سودان وتوسعت موانى بيروت والإسكندرية. كذلك برز الاهتمام بالملاحة النهرية التجارية فى النيل وانهار العراق.

وكانت السكك الحديدية فى مصر قد سبقت الكثير من أقطار أوروبا من حيث النشأة وامتداد الخطوط لربط البلاد بالمراكز التجارية وموانى التصدير كما مدت الخطوط الحديدية فى الجزائر وتونس بعد مصر بعقدين من الزمان وتأخرت مشروعات السكك الحديدية فى سوريا إلى عام 1894 وتلاه مشروع سكك حديد بغداد، وتم بناء شبكة طرق فى الجزائر لأسباب إستراتيجية واقتصادية، وفى لبنان لأسباب إقتصادية وكذلك فى مصر (شبكة الطرق الزراعية) مع حلول التسعينات. وكانت خدمة البرق (التلغراف) أسبق مشروعات المواصلات تغطية للعالم العربى كله منذ الستينات من القرن الماضى.

وعند مطلع التسعينات من القرن التاسع عشر كان هناك مئات الآلاف من الفرنسيين والايطاليين والأسبان الذين وفدوا على الجزائر وتونس للعمل فى المشروعات التى أوجدها التوسع المالى والسياسى الفرنسى هناك. كذلك وفد إلى مصر عشرات الألوف من الإيطاليين واليونانيين والفرنسيين والإنجليز والأرمن للعمل بمختلف الشركات التى أقامتها رعوس الأموال الأجنبية فى مصر، ولشغل بعضهم بخدمة الحكومة والمؤسسات الأوروبية (المحاكم المختلطة وصندوق الدين) فضلا عن تدفق الهجرات الأولى من اليهود إلى فلسطين والتى بدأت مع مطلع الثمانينات، وبلغ عدد المهاجرين اليهود نحو خمسين ألفا عند مطلع التسعينات. وإضافة إلى التأثيرات السلبية لهذه العمالة الأوروبية المهاجرة والمستوطنة على سوق العمل فى البلاد العربية -عندئذ- عانى أبناء البلاد من الارتفاع المطرد للأسعار وتكاليف المعيشة فى وقت شهدت فيه البلاد العربية كسادا اقتصاديا مع حلول التسعينات انعكاسا لأزمة النظام الرأسمالى العالمى عندئذ، فضلا عن ظاهرة انخفاض مؤشرات أسعار الصادرات التى تحكمت فيها وحددتها الشركات التجارية الأوروبية وازدياد مؤشرات أسعار الوردات رغم أنها لا تخضع إلا لضرائب جمركية هزيلة، وكان لتلك الظاهرة نتيجتان سلبيتان إحداهما تغطية العجز عن طريق تصدير الذهب وثانيهما معاناة الفقراء من أصحاب الدخول الثابتة -وهم أغلبية سكان العالم العربى- من ارتفاع تكاليف المعيشة. أضف إلى ذلك اضمحلال الصناعات الحرفية فى مواجته تدفق المصنوعات الأوروبية الأجود

على الأسواق الغربية وتغير الطلب على المصنوعات الحرفية الوطنية بسبب تغير أذواق المستهلكين وإقبالهم على السلع الأوروبية، وهي ظاهرة شاعت في مصر وسوريا والعراق والجزائر وتونس ومراكش (المغرب). واستتبع ذلك هبوط نصيب الفرد من الدخل القومي، فإذا أضفنا لذلك سوء توزيع فائض الإنتاج بين المواطنين واستثمار النخبة المحدودة (دون الواحد بالمائة على مستوى الأقطار العربية كلها) بالقسط الأكبر من الفائض، وكانت نخبة أجنبية (تونس الجزائر فلسطين) ومحلية في باقي الأقطار العربية لاستطعنا أن ندرك مدى بشاعة الفقر وانتشاره في عالمنا العربي عند مطلع تسعينات القرن الماضي، فكانت هناك شريحة قليلة العدد وافرة الثراء من المحوظين الذين ملكوا أداة الإنتاج (كبار الملاك) وقاعدة عريضة من الفلاحين أو البدو الفقراء، وإلى جانب هؤلاء وأولئك نفر من المشتغلين بالوساطة التجارية وأعمال الوكالة للشركات الأجنبية ينتمون -في الغالب- إلى الأقليات الدينية والعرقية.

ومع إدخال التشريعات الحديثة التي صيغت على نمط التشريعات الأوروبية واستلهمت -في الغالب- لقوانين الفرنسية (قانون نابليون على وجه الخصوص) وإقامة المحاكم الحديثة وإنشاء نظم التعليم الحديثة خلقت ازدواجية أثمرت انقسام الرأي العام المثقف (في مجتمع زادت فئة الأمية عن 90% عندئذ) فقد أبقيت المحاكم الشرعية لتقضى في المسائل الخاصة بالأحوال الشخصية والمعاملات كما أبقيت نظم التعليم التقليدية الإسلامية، وإلى جانب ما ترتب على ذلك من تنافر بين الثقافتين التقليدية والحديثة بدلا من (تحديث) الثقافة الإسلامية العربية، تأثرت المكانة التقليدية للعلماء وظهرت شريحة اجتماعية جديدة من الموظفين وأصحاب المهن الحرة كالأطباء والمهندسين والمحامين. . . الخ كان لها أثرها في تبنى الاتجاهات والتيارات الإصلاحية التي كانت "الهلال" من منابرها الأساسية.

التسعينات والسباق العلمي

كان هذا شأن عالمنا العربي عند مطلع تسعينات القرن الماضي: نهبا للقوى الأوروبية تتناهشه من كل جانب، وهدفا للهيمنة الأجنبية تستشرى فيه كالمطعون المهلك، تنزح فائض الإنتاج القومي وتصدره لبلادها وتحرم أبناء الأمة العربية منة إلا حفنة من أصحاب المصالح الذين ارتضوا لأنفسهم دور الشريك الصغير.

غير أن ذلك لا يعنى أن العالم العربي استسلم لمصيره دون مقاومة، فقد قامت مع حلول التسعينات الإرهاصات الأولى للعمل الوطني المتصدى للسيطرة الأجنبية في مصر وتونس والجزائر، والمقاوم للاستبداد العثماني في المشرق العربي فكانت خميرة العمل القومي العربي الذي يبرز بعد انتهاء الحرب العالمية الأولى في عدد من الثورات الوطنية في مختلف الأقطار العربية.

أما عن العالم من حولنا عند صدور "الهلال" فكانت أوروبا قد حققت تقدما كبيرا بعد استكمال نموها الرأسمالي، ولا يعنى ذلك أوروبا كلها وإنما غرب أوروبا تحديدا، أما شرقها فقد بدا مع مطلع التسعينيات

يسعى للحاق بالغرب وخاصة بلاد البلقان التي تخلصت من السيطرة العثمانية، وكذلك روسيا. وبلغت نسب التعليم فى غرب وجنوب أوروبا مستوى اعلى كثيرا من أى منطقة أخرى فى العالم وانعكس ذلك على التقدم العلمى والتقى واتجهت إلى التوسع الخارجى على حساب شعوب آسيا وإفريقيا حتى طرقت أبواب العالم العربى وأقحمت نفسها عليه وفرضت سيطرتها على نحو ما رأينا.

أما اليابان فكانت عند مطلع التسعينيات قد استوعبت تماما ما تعلمته من الغرب فبنت قاعدة اقتصادية وطنية مستقلة واستطاعت أن تتخلص من قيود المعاهدات غير المتكافئة التى فرضت عليها فى الخمسينيات ودعم اقتصادها الوطنى للاحتفاظ بالعادات الاستهلاكية التقليدية مما أدى إلى نمو الصناعات التقليدية وتطويرها بما يخدم حركة الطلب فى السوق الوطنية، وبذلك تجنب اليابانيون الوقوع فى المأزق الذى وقع فيه العرب عندما تعاملوا مع الغرب كزبائن يشترون سلعة بينما تعامل معه اليابانيون كتلاميذ يققون على أصول الصفة ويقتبسون منها ما يفيدهم ويهملون ما لا ينفعم دون أن يغيروا كثيرا من أنماط حياتهم وعاداتهم الاستهلاكية فضلا عن تمتع اليابان -عندئذ- بنسبة عالية من المتعلمين حيث بلغت نسبتهم فى مطلع التسعينيات نحو 65% فساعدتها ذلك على استيعاب التكنولوجيا الحديثة على حين كانت الأمية تقف سدا منيعا أمام العرب ولا تزال تشكل عقبة كئودا تعوق التقدم والتنمية.

أما الولايات المتحدة الأمريكية فكانت عند تسعينيات القرن الماضى بعيدة عن التورط فى مشاكل العالم القديم، سعيدة بمبدأ مونرو الذى جعل من أمريكا اللاتينية مجالا حيويا لمصالح الولايات المتحدة التى نصبت نفسها شرطيا يحمى أمريكا من الأوروبيين، وفى ظل هذه العزلة بنت الولايات المتحدة قاعدة اقتصادية ضخمة واستكملت بناء الإتحاد الفيدرالى بالتوسع غربا، وتجاوزت ذكريات الحرب الأهلية ومشكلات "إعادة التنظيم" وتم نهوض الجنوب الجديد واكتمال الخطوط الحديدية العابرة للقارات والتوسع الصناعى الكبير وكذلك التوسع فى منطقتى الكاريبى والمحيط الهادى. واعتراف الحكومة الفدرالية بمسؤوليتها الكاملة عن الاقتصاد القومى. وكان مقدرا للمشكلات التى برزت فى التسعينيات وللآراء والنظريات الجديدة التى تبلورت لتفسيرها والتصدى لها أن تسيطر على المشهد الأمريكى لمدة نصف قرن آخر، ونقصد بذلك مشكلات العزلة الدولية، والتناقص الزراعى والنمو الحضرى ومشكلات صيانة الموارد الطبيعية، ومشكلات "الترسبات" والاحتكارات وخطر قيام صراع طبقى نتيجة التناقضات بين التقدم والفقير.

وبعد عزيزى القارئ دعنا نلقى عصا الترحال بعد أن وقفنا على واقع المجتمع العربى وأبرز قوى عالمنا المعاصر عند مطلع التسعينيات عندما صدرت "الهلال" ولعبت دور المنبر للفكر الإصلاحى، ودور المجدد للفكر العربى. ولكن ترى وقد مضى على هذه الصورة التى رأيناها معا ما يقرب من القرن .. هل

تغير موقعنا تغيرا جذريا بين القوى العالمية الرئيسية.. وهل أصبحنا نعد من مراكز التأثير فى علمنا ؟ أم
لازلنا نفتقر إلى المبادرة ونحاول اللحاق بركب التقدم الذى عجزنا عن اللحاق به منذ قرن مضى !!!؟